



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

بطاقات استثمارية بهدف جذب المستثمرين
للمساهمة في توطين المنتجات وترسيخ سلاسل
الإمداد العسكري

المحركات الكهربائية
(المواطير)



نبذة عن الاستثمار

المؤشرات المالية



معدل دوران الأصول الثابتة (بالضعاف)	0.9 – 1.1
معدل العائد الداخلي المستهدف	8% - 13%
هامش الربح قبل الفوائد وضرائب الدخل والزكاة والاستهلاك والإطفاء	9% - 13%

*ملاحظة: تستند البيانات المالية الواردة أعلاه على بيانات الشركات التي بلغت مرحلة النضج

مؤشرات مزايا الإستثمار



- من الممكن أن نعزو معدل النمو المتوقع في السوق المحلي لتصنيع المحركات الكهربائية إلى الأسباب التالية:
- هدف رؤية المملكة في توطين ما يزيد عن 50% من الانفاق العسكري بحلول عام 2030م
- تُعد المملكة من أكبر المنفقين في قطاع الصناعات العسكرية على مستوى العالم مما يحفز الطلب على الصناعة المحلية
- من شأن توطين إنتاج المركبات الكهربائية في المملكة العربية السعودية أن يعزز الطلب على المحركات الكهربائية
- الاستخدام المزدوج في القطاع العسكري والمدني

وصف الفرصة



- تتيح هذه الفرصة إمكانية الاستثمار في تطبيقات متعددة، إذ تشكّل المحركات الكهربائية جزءًا أساسيًا من الأنظمة الميكانيكية والكهربائية العسكرية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في القطاعات غير العسكرية
- تشمل هذه الفرصة استخدامات متعددة في المنصات العسكرية (الأنظمة الأرضية والجوية والبحرية)، بما في ذلك محركات التوجيه والدفع ومضخات الوقود ومحركات الإمالة والمحركات الدوارة والمحركات التشغيلية

تحليل السوق

الواردات والصادرات لعام 2021 (مليون ريال سعودي)



مبررات الطلب



- المبادرات الحكومية التي تهدف إلى زيادة الإنفاق على القطاع العسكري
- يشهد السوق نموًا واضحًا نتيجة لجهود الأتمتة المتزايدة فيما يتعلق بالعمليات الصناعية المختلفة واستخدام المحركات الكهربائية في مختلف القطاعات وعمليات التصنيع والمركبات وغيرها
- يزداد الطلب على محركات التيار المستمر الكهربائية بسبب الزيادة في تصنيع أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
- تم إطلاق العديد من المبادرات التنظيمية والاقتصادية لدعم سوق المركبات الكهربائية مدفوع والحد من استخدام محركات الاحتراق الداخلي المنتجة لثاني أكسيد الكربون

حجم السوق خلال 5 سنوات (2023-2027) - مليون ريال سعودي

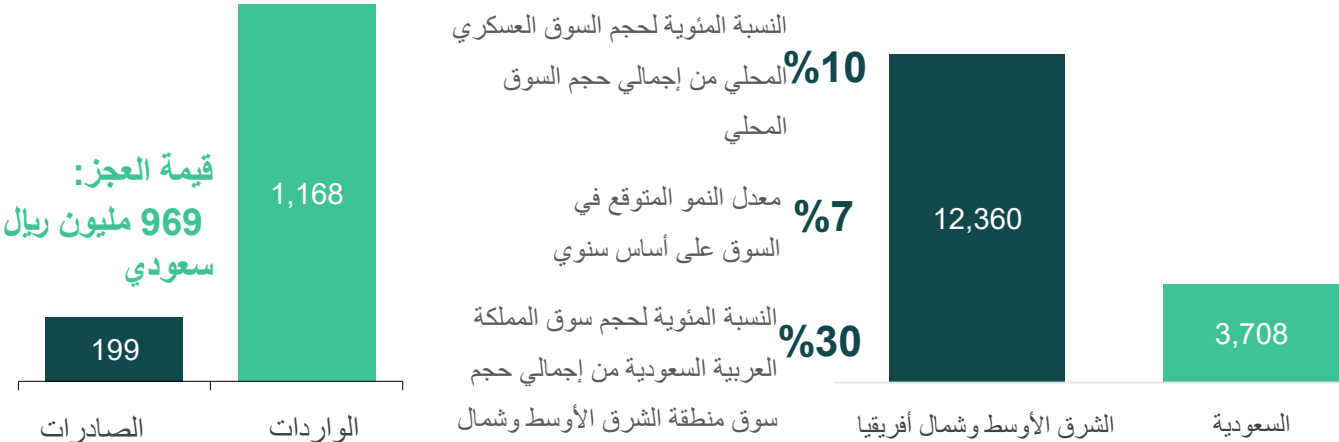


النسبة المئوية لحجم السوق العسكري

10% المحلي من إجمالي حجم السوق المحلي

7% معدل النمو المتوقع في السوق على أساس سنوي

30% النسبة المئوية لحجم سوق المملكة العربية السعودية من إجمالي حجم سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



*ملاحظة: يتم احتساب الواردات والصادرات وفقًا لتصنيف الموحد لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك الذي قد يشمل / يستبعد البنود الأخرى غير المرتبطة / المتعلقة بسلسلة الإمداد

الممكنات

الممكنات

- تساهم الهيئة العامة للصناعات العسكرية بصفتها الجهة المنظمة والمشرفة على قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، والمسؤولة عن إصدار التراخيص ذات الصلة، في تعزيز فرص نمو القطاع وتنظيمه
- وضعت الهيئة مجموعة من الحوافز لجذب المستثمرين، من خلال دعمهم في 1- تسريع تنفيذ الفرص الاستثمارية و 2- تحسين المؤشرات المالية الرئيسية

تحليل الفجوة

تحليل الفجوة (قطاع عسكري وغير عسكري)

100% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

0% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

معدل تغطية العرض المحلي الحالي لمعدلات الطلب في السوق

معدل العرض المحلي المتوقع خلال 5 سنوات

من المتوقع أن يزداد التصنيع المحلي للمركبات الكهربائية في السنوات القادمة مما يسمح بتغطية جزء أكبر من معدلات الطلب المحلي

الهيئة العامة للصناعات العسكرية

تحليل سلسلة إمداد السوق

سلسلة إمداد السوق



قدرات الإنتاج الحالية

قابلية/إمكانية التوسع المحلية

إعادة لف المحركات الكهربائية

تصنيع المحركات الكهربائية

ذات كفاءة

محدود

غير موجود

خدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل

- تستهدف المملكة توظيف 50% من الإنفاق العسكري بحلول 2030
- يهدف صندوق الاستثمارات العامة من خلال استحواذه على شركة لوسيد موتورز (LUCID Motors) إلى نقل تقنيات تصنيع المركبات الكهربائية إلى المملكة، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى تمكين توظيف تصنيع المحركات الكهربائية
- تأسيس أول علامة تجارية محلية للمركبات الكهربائية، "سير" (Ceer)

إعلان إخلاء مسؤولية

- إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي لأغراض إرشادية فقط، ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف بشكل صريح أو ضمني، على أنها عرض للبيع أو دعوة لتقديم عروض الشراء أو البيع أو التوريد.
- إن الهيئة العامة للصناعات العسكرية غير ملزمة بتحديث هذه المعلومات بعد تاريخ إصدارها، ولا يمكن ضمان دقتها أو صحتها.
- على الرغم من كون المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر موثوقة، لا توجد هناك أي ضمانات حول دقة أو صحة المعلومات الواردة ضمن فرص الاستثمار. ولا توجد ضمانات من أي نوع ضمني أو صريح في الحالات التي قد يتم فيها التنبؤ بالظروف المستقبلية. وتم استخدام البيانات والافتراضات المتاحة بشكل عام أو البيانات السرية ولكن لم تتحقق الهيئة بشكل مستقل من البيانات والافتراضات المستخدمة في التحليلات. لذلك، يجب التنويه إلى أن تغييرات في البيانات الأساسية أو الافتراضات التشغيلية من شأنها أن تؤثر بشكل واضح على التحليلات والاستنتاجات.
- تستند التقييمات المالية والمعلومات المتعلقة بتوقعات السوق والاستنتاجات الواردة في هذه الوثائق إلى منهجيات قياسية، ولا يمكن اعتمادها كتوقعات نهائية، ولا تعتبر مضمونة من قبل الهيئة.
- لا يجوز تفسير محتوى هذه الوثيقة على أنه وعد أو ضمان بشكل صريح أو ضمني من قبل الهيئة أو أي من مسؤوليها ومديريها وموظفيها والجهات التابعة لها لتحقيق ربح أو خسارة محددة. وتنطوي جميع الاستثمارات المذكورة في هذه الوثيقة على المخاطر الواجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية مهما كانت تجاه أي أطراف خارجية. وبموجب ذلك، يتنازل أي طرف خارجي عن أي حقوق ومطالبات ضد الهيئة فيما يتعلق بهذه الوثيقة بما يشمل دقتها أو اكتمالها أو أي خدمات أو وثائق أخرى.

شكرًا لكم



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries